

وقد جاءت ظروف الاضراب العام الذي شهدته فلسطين عام ١٩٣٦ والثورة الشاملة التي استمرت حتى ١٩٣٩ لتعيق فرص تطور النشاط العمالي النقابي نظرا لالتحاق اعداد كبيرة من العمال في صفوف المجاهدين والثوار واعتقال قادة العمل النقابي العربي من قبل سلطات الانتداب.

مع نشوب الحرب العالمية الثانية، شهد الوضع الاقتصادي في فلسطين نشاطا ملحوظا نظرا لاتخاذ الجيوش البريطانية قاعدة تموينية لها ومركزا لتجمع قواتها في فلسطين. وازداد الطلب على اليد العاملة العربية في معسكرات الجيش البريطاني وخطوط السكك الحديدية ومصفاة البترول في حيفا وغابت تقريبا ظاهرة البطالة في صفوف العمال وارتفعت الاجور ومستويات المعيشة في البلاد. وتبع ذلك تمركز القوة العاملة العربية بعيدا عن اماكن سكنها الاصلية وبالتالي ضعف روابطها التقليدية والعائلية وتضاؤل سطوة المخاتير والوجهاء عليها. وانعكست هذه التطورات على البنية التنظيمية العمالية فانتشرت فروع «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في مختلف المدن الفلسطينية وقامت الاتحادات النقابية على اساس المهنة الواحدة مثل نقابة عمال شركات تكرير البترول ونقابة عمال البريد والبرق والهاتف ونقابة عمال دائرة الاشغال العامة ونقابة عمال المعسكرات. وتشكلت في مدينة حيفا، في خريف العام ١٩٤٢، منظمة نقابية جديدة «ذات توجهات يسارية واضحة» اتخذت اسم «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب» وكان من ابرز مؤسسيها توفيق طوبي واميل توما وبولص فرح. وقد استطاع هذا الاتحاد، خلال فترة قصيرة، ان يضم بين صفوفه عدة آلاف من العمال في حيفا والناصرة وغيرها من المراكز العمالية واصدر في ايار ١٩٤٤ جريدة عمالية اسبوعية هي «الاتحاد».

وتشير المعلومات التي اوردها الباحث في مقاله الى ان الحركة العمالية العربية في فلسطين توزعت، خلال الاربعينات، ما بين جمعية العمال العرب في فلسطين» وتمثل الاتجاه القومي الاصلاحى داخل الحركة بقيادة النقابي المعروف سامي طه، واتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب الذي تحول فيما بعد الى مؤتمر العمال العرب في فلسطين (١٩٤٥)، ويمثل الاتجاه المرتبط بعصبة التحرر الوطني، وكان التنافس حادا بين هاتين المنظمتين على تمثيل جماهير العمال الفلسطينيين وضمها الى صفوف العمل النقابي المنظم وقد غذى هذا التنافس وربما اثر